الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

١٦ صفحة | أسبوعية- سياسية | السنة الثالثة والعشرون | العـدد (١٣٢١) - الاثنين ١٥ شوال ١٤٢٧هـ - الموافق ٦ نوفمبر ٢٠٠٦م | ٢٠ ريالاً

بناء مؤسسي

•على الحكومة أن تعمل خلال الفترة القادمة باتجاه استكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها وفق منظور استراتيجي يحقق التنمية المحلية.

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

أغلبية مؤتمرية في انتخابات أمناء عموم المجالس المحلية ٤

فتاوى المتشددين أقوى الجبهات المضادة للمرأة ٥

حركة واسعة من أجل إنجاح مؤتمر لندن للمانحين

الرئيس: مواصلة الإصلاحات ومسيرة التنمية وتحقيق النهوض الشامل

■ يرأس فخامة الاخ علي عبدالله صالح وفد الجمهورية اليمنية الى مؤتمر المانحين لدعم التنمية في اليمن الذي يعقد في لندن منتصف الشهر الجاري وتمثل مشاركة رئيس الجمهورية في المؤتمر دفعة قوية ودعماً كبيراً لأعمال المؤتمر ونجاحه وتأكيداً للارادة السياسية باحداث نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في اليمن.

وقد شهدت عملية التحضير والاعداد للمؤتمر حركة واسعة ونشطة على أعلى المستويات من قبل اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والبنك الدولي خلال الفترة الماضية فيما يجري استكمال الترتيبات النهائية لانعقاد المؤتمر وانجاحه والذي ينتظر منه تمويل برامج ومشاريع التنمية في اليمن في اطار تاهيل الاقتصاد الوطني للاندماج في اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي هذا السياق بحث فخامة رئيس الجمهورية أمس مع السيدة دانيلا جريساني نائب رئيس البنك الدولي لاقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا الخطط والمشاريع التنموية التي يمكن للبنك ان يقوم بتمويلها والدور المطلوب من البنك الدولي لدعم اليمن في مؤتمر المانحين وانجاح المؤتمر والخروج منه بالنتائج المرجوة.

واشار الاخ الرئيس الى ماحققته اليمن من نجاحات في المجال الديمقراطي وحقوق الانسان والاصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد.. مؤكداً مواصلة تلك الجهود للدفع بمسيرة التنمية وتحسين الاحوال المعيشية للمواطنين وتحقيق الازدهار الاقتصادي والنهوض الشامل باليمن..

من جانبها اشادت نائب رئيس البنك الدولي بالجهود التي بذلتها اليمن في مجال الاصلاحات وفي المجالين الديمقراطي والتنموي واكدت مواصلة البنك الدولي دعمه لمسيرة الديمقراطية والتنمية في اليمن.

□ (تفاصيل ص٢)..

□ رئيس الجمهورية أثناء استقباله السيدة «دانيلا جريساني» نائب رئيس البنك الدولي..

الجاهزية للمستقبل

إسكندر الأصبحي

■ المستقبل لا يأتي من فراغ.. إنه يولد من رحم الحاضر.. ودون صناعته فكر وإرادة وعمل.. فكر يحيط بالواقع ومعطياته وتحدياته ومشكلاته.. وإرادة سياسية فاعلة وقادرة على الاقتحام.. ودؤوب عمل منجز ومنتج..

فما هي صورة المستقبل التي يرجوها مجتمعنا؟

.. لقد حدد الرئيس علي عبدالله صالح ملامح ومعالم المستقبل.. برنامجه الانتخابي الذي نال به ثقة الشعب واصبح برنامجاً للعمل الوطني.. ويلخصها شعار البرنامج بـ«يمن جديد.. مستقبل أفضل» وعناوينه بنية معرفية وإدارة حديثة وبيئة جاذبة للاستثمار، ومواطن حر ووطن ديمقراطي، وبنية اساسية متطورة، ومكافحة للفقر والفساد والبطالة..

باستشعار تحديات المستقبل والاستعداد لخوض غماره بفاعلية واقتدار تتحدد مدى جاهزية مجتمع المستقبل.. وتفرض هذه الجاهزية أن تكون لدى الأفراد والمجتمع والدولة على السواء.. وحسبها أنها قد غدت هي العنصر الحاسم لاقتحام المستقبل بثقة واقتدار..

وقد عبر شعبنا عن اختياره للمستقبل الأفضل.. وهو بذلك يعني استعداده للتوافر على استكمال جاهزيته لصنع المستقبل اليمني الواعد بوفير الخير للجميع..

قدر غير يسير من الجاهزية للمستقبل قد تحقق.. وبعض من هذه الجاهزية في طور التصحيح والاصلاح والانجاز.. وفي كل الاحوال فإن عجلة صناعة المستقبل اليمني قد شرعت في الدوران..

ومثلما تكون الجاهزية للمستقبل شرط لتحقيقه.. كذلك الأمر في الثقة بالمستقبل والتي يشكل حضورها لدى المجتمع أهمية باتجاه صنع المستقبل..

مجتمع المستقبل إذاً هو الذي يصنع المستقبل.. جاهزيته للمستقبل وثقته بالمستقبل هما ما يجب تعزيزهما..

اليمن تتحرك فكراً وإرادة وعملاً باتجاه صنع المستقبل الأفضل.. باني اليمن الحديث وصانع تحولاته الرئيس علي عبدالله صالح يقود عملية صنع المستقبل اليمني الأفضل تجديداً وتحديثاً واختصار مسافات التغيير والتنمية الوطنية الشاملة.

باجمال: تطوير مناخ الاستثمار بحاجة لتكامل إيجابي بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والاحتكام للقوانين

■ أعلن الاخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة أعدت مشروعاً لإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي.. وقال: إن هذا المجلس سيمثل إطاراً حوارياً لجميع الجهات وذلك لتوسيع الديمقراطية والشفافية في أوساط رجال الأعمال والحكومة وشركاء التنمية والاستثمار محلياً وخارجياً.. مشيراً إلى أن المشروع يدرس حالياً من قبل اتحاد الغرف التجارية والصناعية ومجلس رجال الأعمال باتجاه إقراره في صيغته النهائية من قبل الأطراف ذات الصلة.

جاء ذلك في كلمته أمس في اجتماع المائدة المستديرة لتطوير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية.. حيث أكد رئيس مجلس الوزراء أن تطوير مناخ الاستثمار يرتكز بدرجة أساسية على التكامل الإيجابي بين مؤسسات الدولة المختلفة والقطاع الخاص والاحتكام إلى القانون، منوهاً إلى الحاجة التي يفرضها واقع الحال في إقامة حوار جاد ومسؤول بين مختلف الأطراف المعنية في الحكومة والقطاع الخاص.. وقال: علينا جميعاً أن نتحاور بمسئولية وطنية ونبحث عن وسائل مترابطة- ومصالح متشابكة ومنافع متبادلة في تقوية التكامل والشراكة.. وتعزز في الوقت نفسه المناخات الإيجابية اللازمة لتطوير النشاط الاستثماري والاقتصادي.. مؤكداً أهمية النظام المصرفي الجاد والنظام العدلي الصارم تجاه قضية الائتمان في الدفع بالمشاريع الاستثمارية المختلفة واستتباب أجواء الاستثمار واستقرار المعاملات بين جميع الأطراف..

(التفاصيل صـ٢)

ارتفاع حصة الحكومة من صادرات النفط إلى أكثر من ٣ مليارات دولار

■ كشف تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني عن ارتفاع حصة الحكومة من صادرات النفط إلى نحو ثلاثة مليارات و٢١١ مليون دولار خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٠٦م مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي التي كانت حصة الحكومة فيها نحو مليارين و٢٤٠ مليون دولار.. وتقدر نسبة الارتفاع هذه لـ٤٣,٣١٪ في القيمة.

ووفقاً للتقرير فإن إنتاج النفط ارتفع خلال يناير- سبتمبر ٢٠٠٦م إلى ٤٩,٤٤ مليون برميل مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث سجل الإنتاج فيها نحو ٤٤,٣٢ مليون برميل وبلغ الارتفاع نحو ١١,٥٤٪ في الكمية..

وارجع التقرير سبب الزيادة في القيمة إلى ارتفاع سعر البرميل من النفط إلى ٦٤,٩٥ دولاراً مقارنة بـ٥٠,٥٥ دولاراً للبرميل في العام المنصرم.

جدول حافل بمشاريع القوانين والتقارير والأسئلة الموجهة للوزراء

مجلس النواب يبدأ مناقشة مشروع قانون مكافحة الفساد والحكومة تحيل له مشروع قانون المناقصات

■ في أجندة مجلس النواب الذي أستانف جلساته مطلع هذا الأسبوع الكثير من الموضوعات والقضايا التي تتطلب إنجازها على نحو حثيث ومتسارع..

ففي جدول أعمال المجلس لهذه الدورة العديد من مشاريع القوانين.. وتقارير الزيارات الميدانية للجانه الدائمة والتي تضم ٢٦ تقريراً، وهناك نحو ٢٩ سؤالاً مقدماً من الأعضاء للوزراء تضمنها جدول الأعمال.

ومن أبرز مشاريع القوانين ذات الأهمية الحيوية التي سيناقشها مجلس النواب مشروع قانون المناقصات الحكومية الذي كان مجلس الوزراء قد أقره في اجتماعه الاستثنائي السبت الماضي وأحاله إلى مجلس النواب والشورى للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه.

ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات من خلال تأكيد النزاهة والشفافية وضبط وتحديد الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب، بما في ذلك تعزيز الكفاءة الاقتصادية وإجراءات التحكيم والمحاسبة والرقابة وتأكيد دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونيابة الأموال العامة في هذه العملية حيث ينظم مشروع القانون كافة الإجراءات المنظمة للمناقصات والمزايدات بدءاً من مرحلة الإعداد والتهيئة والإعلام والتحليل الفني وصولاً إلى الموافقة والمتابعة والتقييم الميداني والتأكد من سلامة عملية التنفيذ.. وينص مشروع القانون على إنشاء هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها استقلالها المالي والإداري، وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية وتتولى الرقابة على أعمال المناقصات والمزايدات بشكل عام، وكذا دراسة التقارير المرفوعة إليها من لجان المناقصات العامة في كافة الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون حول أنشطة المناقصات والمزايدات بالإضافة إلى تكليف فرق متخصصة بالنزول إلى مختلف تلك الجهات للتحقق من صحة الشكاوى والتظلمات المقدمة بشأن المناقصات والمزايدات.كما ينص مشروع القانون على إنشاء لجنة مستقلة تسمى اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات تتمتع هي الأخرى بالشخصية الاعتبارية ويكون لها استقلالها المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء لتتولى اقرار وثائق المناقصات والمزايدات بعد التحقق من كفاية المواصفات الفنية وسلامتها قبل طرحها للمنافسة العامة.

وكان مجلس النواب في اجتماعه امس قد استمع لتقرير لجنة الشئون المالية حول مشروع قانون مكافحة الفساد المقدم من الحكومة، ويهدف مشروع القانون الى انشاء هيئة وطنية عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه ودرء مخاطره وآثاره واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته، وكذا تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية الى منع الفساد ومكافحته، وارساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والادارية بما يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، وذلك لتفعيل مبدأ المساءلة والدور الرقابي للاجهزة المختصة والتيسير على افراد المجتمع في اجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم الى السلطات المعنية، وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في منع الفساد ومحاربته وتوعية افراد المجتمع باسبابه ومخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل الوقاية منه وتعميمها.

وزير العدل يطلب من مجلس النواب رفع الحصانة عن حميد الأحمر

■ رفع الدكتور غازي الاغبري وزير العدل مذكرة لرئيس مجلس النواب بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن النائب حميد الاحمر على خلفية قضية التهديد بالتصفية الجسدية الذي تعرض له الاخ علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي رئيس تحرير صحيفة «٢٦سبتمبر» من قبل عضو مجلس النواب -عضو حزب الاصلاح حميد الاحمر في وقت سابق من الشهر الماضي.. وجاء في مذكرة وزير العدل الموجهة لرئيس مجلس النواب..

نرفق لكم بهذا صورة من مذكرة الاخ النائب العام برقم (٩) وتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٦م مع الأوليات المتضمنة طلب رفع الحصانة البرلمانية عن عضو مجلس النواب الاخ حميد عبدالله الاحمر المشكو به في القضية رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦م ح/ت نيابة استئناف جنوب الامانة بناءً على شكوى مقدمة من الاخ علي الشاطر.

وعليه : واستناداً لنص المادة رقم (٨٢) من دستور الجمهورية اليمنية ونص المادة (٢٠٥) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.. فإننا نرفع الموضوع اليكم للاطلاع والتوجيه باستكمال اجراءات رفع الحصانة البرلمانية عن المذكور ليتسنى للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات اللازمة قانوناً في الشكوى ومرفقاً بذلك نسخة من الملف مع نسخة من الشريط المرسل من النائب العام.

وزير التخطيط والتعاون الدولي:

استكمال أجندة الإصلاحات سيساعد في التأهل لصندوق الألفية

□ صنعاء- جمال مجاهد:

■ أكد الاخ عبدالكريم اسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي ان اليمن ستتقدم قريباً بطلب رسمي للتأهل من جديد الى صندوق تحدي الألفية الأمريكي، عقب استكمال الاجندة الوطنية للإصلاحات.

وقال الأرحبي لـ«الميثاق»: إن اليمن لديها فرصة كبيرة جداً في التأهل للصندوق والنجاح في الحصول على المساعدات الاقتصادية والمالية التي يقدمها، مشيراً الى أن مجلس ادارة الصندوق في واشنطن ابدى حماساً لما تم تحقيقه في اليمن من إصلاحات حتى الآن، كما اشاد بنجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت مؤخراً.

واوضح الوزير الارحبي ان تنفيذ الاجندة الوطنية للاصلاحات سيحقق لليمن نقلة نوعية وخطوة كبيرة الى الأمام، وبالتالي فإن التقدم في تنفيذ اجندة الاصلاحات الشاملة والطموحة سيساعد كثيراً في التأهل لصندوق تحدي الألفية.

من جانبه ارجع الاخ جلال يعقوب الوكيل المساعد في المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، عدم تقدم الحكومة اليمنية رسمياً بطلب اعادة التأهيل الى صندوق تحدي الألفية، برغبتها في الانتهاء اولاً من اجراءات الاجندة الوطنية للاصلاحات، والتي تسير وفق جدول زمني محدد.

ولفت يعقوب في تصريحات لـ«الميثاق» الى أنه لم يتبق من تلك الاجراءات الا المصادقة على قانوني مكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات الحكومية، من قبل مجلس النواب في دورة انعقاده الجديدة.

وقال الوكيل المساعد أن مجلس ادارة مؤسسة تحدي الألفية لن يبت في موضوع تاهيل اليمن ما لم تطلب اليمن ذلك رسمياً، واليمن لم تقم بذلك بعد.. ووصف يعقوب التقرير الصادر عن مؤسسة تحدي الألفية مؤخراً بأنه عبارة عن سرد للمؤشرات التي تاخذها المؤسسة في الحسبان اثناء اتخاذها لقراراتها حول تاهل الدول، وليست هي القرارات نفسها.

تعديل قانون جهاز الرقابة ومشروع قانون المراجعة والمحاسبة أمام مجلس الوزراء

□ صنعاء - بليغ الحطابي

تواصلاً للجهود الرسمية التي تضطلع بها الحكومة في مكافحة الفساد وفي ضوء الاستحقاقات المترتبة لمصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد يناقش مجلس الوزراء خلال الفترة القادمة مشروع قانون المراجعة والمحاسبة المقدم من المجلس الأعلى للمهنة الرقابية والمحاسبية ومشروع تعديلات قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢م ولائحته التنفيذية.

وفي تصريح لـ«الميثاق» قال الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ان تقديم هذين المشروعين جاء كمطلب مهم من قبل المنظمات الدولية لاهتمامه بالمراجعة والمعايير التي تنص عليها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.. ولما تضمنته ايضاً من استقلالية للجهاز في ممارسته عملية الرقابة وفي تقاريره المرفوعة الى السلطات العليا، وتجريم اي تدخل في أعماله وتعزيز علاقته بالسلطة القضائية واجهزتها المختلفة.

مضيفاً بأن هذه الجهود ضمن المصفوفة الحكومية الهادفة الى ايجاد منظومة قانونية فاعلة لمحاربة الفساد وحماية المال العام وبما يتلاءم ومتطلبات اتفاقية الامم المتحدة التي صادقت عليها بلادنا بموجب القانون رقم (٤٧) لعام ٢٠٠٥م..

واكد رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ان بلادنا استطاعت ان تحتل مكاناً متميزاً بين المؤسسين للمنظومة الدولية لمكافحة الفساد التي اعلن عنها الاسبوع الماضي في العاصمة الصينية بكين.

واضاف ان اليمن اليوم تعتبر من الدول السباقة على مستوى المنطقة في المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة.. الأمر الذي اعطاها ميزة خاصة بشهادة خبراء دوليين في اطار الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

واشار السنفي الى ان الجهاز يعمل حالياً على اعداد خطة متكاملة لتنفيذ حملة توعوية بمخاطر واضرار ظاهرة الفساد على الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على المجتمع.. وذلك بناءً على توصيات المؤتمر التأسيسي للمنظمة الدولية لهيئات مكافحة الفساد وفي ضوء توجيهات واهتمام القيادة السياسية بزعامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وفي اطار التحولات الاصلاحية التي يشهدها الوطن..

وكانت فعاليات المؤتمر قد حفلت باستعراض تجربة الجمهورية اليمنية وما حققته جهود وتوجهات القيادة السياسية الجادة في مكافحة هذه الآفة الخطيرة على مجتمعاتنا الانسانية، وكذا الاجراءات التي تضمنتها قبل وبعد المصادقة على الاتفاقية الدولية والتطلعات الكبيرة التي ستتحقق ومنها انشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وآستكمال المنظومة التشريعية.

٣٤ شركة نفطية عالمية تتنافس على ١٤ قطاعاً مفتوحاً في اليمن

□ صنعاء- «الميثاق»

■ أكد الأخ خالد محفوظ بحاح وزير النفط والمعادن أن المناقصة الدولية الثالثة للحصول على حق امتياز استكشاف وإنتاج النفط في ١٤ قطاعاً نفطياً مفتوحاً في اليمن، تمثل أكبر عملية تنافسية استثمارية يشهدها قطاع البترول في اليمن، وتؤكد نجاح التوجهات الجديدة التي تنتهجها الوزارة.

وقال بحاح في حفل توزيع استمارات العطاءات المتضمنة الحد الأدنى للمتطلبات الفنية والمالية لكل قطاع على ممثلي الشركات المتنافسة أمس الأول ان التنافس يتركز على القطاعات ١٩، ٣٠، ١١،٢٣،١٧، ١٢، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨٠، ٧٩، ٥٧، ٢٩، ٢٨، موزعة على سبع محافظات يمنية، تأهلت للمنافسة عليها ٣٤ شركة نفطية عالمية من أصل ٦٣ شركة عالمية تمثل ٢٠ جنسية.

وأوضح وزير النفط والمعادن أن عملية التأهيل جاءت بناءً على دراسة وتقييم الوثائق الفنية والمالية المقدمة من ٦٤ شركة من أجل اختيار الشركات المؤهلة فنياً ومالياً لاستكمال الإجراءات المتبقية لعملية التنافس على القطاعات المذكورة، وأضاف بانه تم فتح صالة المعلومات في مبنى هيئة استكشاف وانتاج النفط خلال الفترة من يوليو إلى ٢٠ سبتمبر وذلك لقيام الشركات المؤهلة فنياً ومالياً للإطلاع على المعلومات الفنية الخاصة بقطاعات المنافسة حسب جدول زمني محدد لكل شركة.

وأعلن الأخ ا لوزير أن الشركات المتنافسة ستقوم بوضع العروض التنافسية الخاصة بها وسيكون آخر موعد لاستلام هذه العروض في ظروف مختومة بالشمع الأحمر في ٢٥ نوفمبر الجاري، كما ستقوم لجنة المناقصة الدولية الثالثة بعد ذلك بتحليل عروض الشركات المتقدمة مالياً وفنياً خلال الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦م، وسوف يتم الإعلان رسمياً عن النتيجة النهائية لهذه المنافسة وتحديد الشركات الفائزة بالقطاعات في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦م.

ونوه إلى أن هذه الإجراءات تمت وفق لائحة إجراءات وتنظيم المنافسة الدولية للقطاعات الاستكشافية المفتوحة، والتي تم إعدادها بشكل دقيق من قبل كوادر وزارة النفط والمعادن، وتم إقرارها من قبل المجلس الأعلى للشئون الاقتصادية والنفطية والتي تتمتع بمقاييس عالمية متبعة في كثير من البلدان.

وقال بحاح إن الاقبال الكبير للشركات المتنافسة يأتي نتيجة لانتعاش المناخ الاستثماري والاستقرار الذي تعيشه اليمن، وشفافية وسلامة الإجراءات المتبعة بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الوزارة ممثلة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط في تحديث أساليب الترويج من خلال التواصل المستمر والإعلان عن هذه المنافسة.. كما يترجم وبشكل واضح النجاحات المتوالية في تحقيق عدد من الاكتشافات النفطية في صخور الأساس وعلى وجه الخصوص الاكتشافات التجارية الأخيرة في هذه الصخور والتي تم الإعلان عنها خلال العام ٢٠٠٥م ومطلع العام الحالي في حوض شبوة.